

العلماء عن الأخذ منها، فسيجد أنها تكون ما يشبه السور الخارجى للقبائل الموثقة، كما هو واضح في لحم وجذام وقضاة وإباد وغسان والنمر وتغلب وبكر وعبد القيس وأزد عمان ثم اليمن والجنوب لصلتهما القديمة الحيمة بالأحباش، وكذلك من اتصل اليمنيون بهم من القبائل بكثرة، كبنى حنيفة وسكان اليمامة وثقيف، وأخيرا القبائل التي كانت تقيم في حاضرة الحجاز.

فأساس قبول العلماء ورفضهم إذن هو العزلة والمخالطة، إذ يترتب على ذلك خلوص النطق أو اختلاطه، ولا يقصد بذلك المخالطة على إطلاقها، بل المقصود هو مخالطة الأجانب من الأعاجم خاصة، والمخالطة الدائمة على وجه أخص.

وهذا يتحقق في القبائل النازلة على الأطراف، أو المستقرة في الحضر، ولهذا وثقوا بن أخذوا عنه اللغة — بعدهذا الاحتياط — وثوقا يكاد يصل إلى حد التنزيه، وإذا صادف العلماء أحد الظواهر اللغوية الشاذة لعرو من هذه القبائل تهيؤوا من تغطيته، وكثيراً ما نص ابن جنى في الخصائص على أن العربي الفصيح إذا سمع منه ما يخالف اللغة السائدة ينبغى ألا يحكم على ذلك بالخطأ ما دام موثوقاً من فصاحته، وربما كان ذلك منه ارتجالاً، وربما وقع له من لغة قديمة طال العهد عليها، ولم تصل إلينا، وهو على كلتا الحالتين لا يصح الحكم عليه بالخطأ.

ولعل ذلك نفسه يفسر بعض المصطلحات التي أطلقت قديماً على بعض قبائل العرب، إذ أطلق على بعضها لفظة «الآرَحَاء»، كما أطلق على بعضها الآخر لفظة «الجمرات»، ويقصد «بالأرحاء»، أولئك الذين أحرزوا دوراً وميادها، فلم ينزحوا عن أوطانهم، بل هم يدورون في أوطانهم كالأرحاء على أقطابها، ومن هؤلاء فروع من تميم وأسد وطيب وكلب وربيعة.